جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٤٤)

العلاقة بين بعض التغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية فى المحافظات المصرية

أعداد

دكتورة/ منى عبد العال سيد دسوقى

خبير أول التنمية الإقليمية

بمركز التنمية الإقليمية

يوليه ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

معهد التخطيط القومي
مركز التنمية الإقليمية

بحث

العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في المحافظات المصرية

إعداد
دكتورة / منى عبد العال سيد دسوقي
خبير أول التنمية الإقليمية
مركز التنمية الإقليمية

مايو
٢٠١٠

مستخلص

حاولت الدراسة تحديد دليل ديموجرافي وفقاً لمستويات معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ترتب على أساسه المحافظات الى محافظات ذات وضع ديموجرافي جيد، أو متوسط، أو منخفض، ثم مقارنة هذا الترتيب مع الترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية . كذلك البحث فيما إذا كان هناك إختلاف في العوامل الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المحافظات بحيث يلعب دوراً في إختلاف الوضع الديموجرافي بين المحافظات؛ أم أنه لا يوجد مثل هذا الإختلاف، كذلك التعرف على أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على كل من ؛ معدلات المواليد – معدلات الوفيات – صافي الهجرة، ، وما مقدار التأثير إن وجد على المؤشرات الديموجرافية التي تؤثر مباشرة على معدلات النمو السكاني ؟

أوضحت نتائج الدراسة إختلاف ترتيب المحافظات وفقاً لكلٍ من الدليل الديموجرافي المحسوب بالدراسة، ودليل التنمية البشرية في غالب المحافظات، فلم تتفق سوى محافظتي بور سعيد والسويس من حيث إنتمائهما لمجموعة المحافظات جيدة الترتيب وفقاً للدليلين. بينما إختلفت مجموعة المحافظات التي صنفت على أنها متوسطة من حيث الوضع التنموي كلية عن مجموعة المحافظات المصنفة كمتوسطة من حيث الوضع الديموجرافي . في الوقت الذي ظهر فيه إتفاق أربع محافظات من الوجه القبلي على الإحتفاظ بوضع منخفض تنموياً وديموجرافياً وهم محافظات؛ بني سويف والفيوم، وسوهاج ، وأسيوط .

وتبين من النتائج أنه يمكن تفسير نحو ٣٥,٣ ٪ من التباينات في معدلات الوفيات بالمحافظات بنسبة السكان الحضر لإجمالي سكان المحافظة. كما يمكن تفسير حوالي ٦٧ ٪ من التغير في صافي الهجرة بين المحافظات بنسبة عمالة الإناث مقابل أجر لإجمالي الإناث في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) .

بينما لم يتبين أن أي من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تضمنتها الدراسة يمكنها تفسير أي قدر من التغير في معدلات المواليد بالمحافظة وتتفق تلك النتيجة مع إنخفاض معامل الإختلاف الخاص بمعدلات المواليد بين المحافظات.

قائمة المحتويات		رقم الصفحة
الفصل الأول: العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في محافظات مصر		٥-٨
١	مقدمة	٥
١-١	أهمية الدراسة	٦
١-٢	أهداف الدراسة	٧
١-٣	تساؤلات الدراسة	٧
١-٤	مصادر البيانات والمنهج التحليلي	٨
١-٦	تنظيم الدراسة	٨
الفصل الثاني: الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات		٩-١٤
٢-١ : ٢. الوضع الديموجرافي للمحافظات		٩
٢-١-١	معدلات المواليد بالمحافظات	٩
٢-١-٢	معدلات الوفيات الخام بالمحافظات	١٠
٢-١-٣	صافي الهجرة الى المحافظات	١١
٢-٢-١	حساب دليل ديموجرافي للمحافظات	١٦
٢-٢-٢	مقارنة ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي بالترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية	١٧
٢-٣ : السمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات		١٨-٢٤
٢-٣-١	نسب أمية الإناث (١٠ سنوات فأكثر)	١٨
٢-٣-٢	نسب الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى	١٩
٢-٣-٣	نسبة الإناث العاملات بأجر	٢٠

قائمة المحتويات		رقم الصفحة
الفصل الثاني: الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات		
٢ -٣- ٤	نسب مشاركة الإناث بالمجالس المحلية	٢٠
٢-٣ -٥	نسب رؤساء الأسر من النساء	٢١
٢-٣-٦	معدلات وفيات الرضع	٢٢
٢-٣-٧	نسبة الأمية لإجمالي السكان	٢٢
٢-٣-٨	متوسط نصيب الفرد من الدخل(من الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار)	٢٣
٢-٣-٩	نسبة السكان الحضر بالمحافظة	٢٤
الفصل الثالث: علاقات الإرتباط بين المتغيرات و تفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية		٣١-٢٥
٣-١ : **مقدمة**		٢٥
٣-١-١	العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالمرأة	٢٥
٣-١-٢	العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع	٢٧
٣-٢	تفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية	٣٠
الخلاصة والإستنتاجات		٣٣
المراجع		٣٦

العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في المحافظات المصرية

مقدمة:

عند النظر الى أسباب التدني في مستويات التنمية في مصر، **يميل بعض علماء السكان** الى التركيز على حجم السكان ويعتبرون أن تزايد هذا الحجم الحجم، أو ما يفضلون تسميته "بالانفجار السكاني"، من أهم عوائق التنمية، بدعوى أن تزايد أعداد المصريين يعوق تحقيق معدلات تنمية مرتفعة ، ويستنزف الموارد ويزيد حجم الدين ، ويرفع معدلات الفقر. **مغفلين أن للمشكلة السكانية بعدين آخرين ألا وهما :** ضرورة توزيع السكان بتوازن على الأرض، وخصائص السكان، وتتأثر أبعاد المشكلة الثلاثة بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان. **و يرجع أصحاب الرأي الآخر** المشكلة السكانية الى؛ سوء توزيع السكان والافتقار إلى التخطيط العلمي السليم، و يعتبرون أن التزايد السكاني ليس سببا للتخلف والفقر ولكن نتيجة لهما.

وتنبع المشكلة السكانية في مصر أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذي بلغ حتى مايو ٢٠٠٨ حوالى ٧٨,٧ مليون نسمة، وفقاً للتقديرات على أساس آخر تعداد سكاني، وبين الموارد والخدمات، وهو ما يفسر عدم إحساس المصريين بثمار التنمية، رغم تضاعف الموازنة العامّة للدولة، ونموّ الاقتصاد المصري لمعدّل قارب سبعة في المئة. حيث وصل عدد السكان إلى نحو ٧٢,٨ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ مقابل نحو ٦١,٥ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦ بارتفاع بلغت نسبته ٢٤,٧ في المئة في عشرة أعوام. كما يتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٩٤,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ ونحو ١١٨,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ في حالة ثبات معدل الانجاب الكلي الحالي. أما في حالة انخفاض معدل الانجاب الكلي إلى مستوى ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ كما تستهدف السياسات السكانية فقد يصل عدد السكان إلى نحو ٨٩,٨ مليون نسمة وإلى ١٠٣,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

والسبب الأساسي الآخر للمشكلة السكانية يرجع الى؛ وجود نسبة لا يستهان بها من السكان تعاني من تدنى الخصائص البشرية (الصحية – التعليميه – الإجتماعيه – الإقتصادية)، مثل ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء (فمازالت نسبة أمية النساء في بعض قرى محافظات الوجه القبلي تتجاوز ٥٥ ٪)، والزواج المبكر للإناث في مصر (حبس عدد من المأذونين الذين قاموا بتوثيق زواج ٣٦٦ طفلة أقل من ١٥ سنة)، ويترتب على ذلك بالتالي الإنجاب المبكر وطول الفترة الإنجابية التي تترجم الى عدد كبير من الأطفال. وكذلك إنخفاض معدلات مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية والسياسية نجد أن نسبة مساهمة المرأة فى عضوية مجلس الشعب لا تتعدى ٢٪ وفى

مجلس الشورى ٤٪ فقط وهما نسبتان ضئيلتان إلى حد بعيد، وكذلك إنتشار عمالة الأطفال : فقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ أن هناك نحو ١.٣٨ مليون طفل عامل فى سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧,٤ ٪ من إجمالى قوة العمل، و ترجع ظاهرة عمالة الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التى يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفة أفضل إقتصاديا للأسرة وللطفل. في حين نجد أنه قد حدث بعض التحسن في بعض المجالات المتعلقة بمكانة المرأة، حيث إرتفع نصيب المرأة فى تولى المناصب القيادية من ٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨، وبلغت نسبة مشاركة المرأة فى الحياة الإقتصادية ١٨٪ عام ١٩٨٤ زادت إلى نحو ٢٢٪ عام ١٩٩٧، وتذبذبت قليلاً صعوداً وإستقرت عند ٢٢ ٪ عام ٢٠٠٨ [1]. بالإضافة للعوامل السلبية سابقة الذكر، لا يجب إغفال إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : حيث يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هى الأسر الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة والأقل إنجابا للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الإقتصادى والإجتماعى، فى حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة.

١-١ أهمية الدراسة :

في ضوء ما سبق فإنه من المفيد البحث فيما إذا كان هناك إختلاف في العوامل الإقتصادية والإجتماعية السائدة بكل محافظة بحيث يلعب هذا التباين دوراً في إختلاف الوضع الديموجرافي بين المحافظات؛ أم أنه لا يوجد مثل هذا الإختلاف. كذلك من المهم التعرف على ما هي أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تؤثر على المؤشرات ذات التأثير المباشر على الوضع الديموجرافي (على معدلات النمو السكاني)، وما مقدار التأثير إن وجد على كل من:" معدلات المواليد – معدلات الوفيات – صافي الهجرة".

١-٢ أهداف الدراسة :

١. التعرف على العوامل الديموجرافية (معدلات المواليد – معدلات الوفيات – نسب الهجرة الداخلية) السائدة في مختلف المحافظات ؟.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٨ ، للأفراد (١٥- ٦٤ سنة).

٢. التعرف على العوامل الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المحافظات المختلفة ، وأيها يؤثر على كل من؛ معدلات المواليد – معدلات الوفيات – صافي الهجرة الى المحافظة بين المحافظات.

٣. توضيح نوع العلاقة إن وجدت؛ بين العوامل الديموجرافية من ناحية، والعوامل الإقتصادية والإجتماعية من ناحية اخرى.

٤. تفسير الإختلاف في معدلات المواليد – معدلات الوفيات – صافي الهجرة الى المحافظات، بإستخدام العوامل الإقتصادية والإجتماعية .

١–٣ تساؤلات الدراسة : تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

١. ما الكيفية التي تتواجد بها محددات الوضع الديموجرافي وكذلك العوامل الإقتصادية والإجتماعية المحددة بالدراسة في مختلف المحافظات ؟

٢. هل إذا تم ترتيب المحافظات وفقاً لدليل ديموجرافي ؛ سوف يتفق هذا الترتيب مع الترتيب المحدد وفقاً لتقرير التنمية البشرية أم يختلف عنه؟

٣. هل توجد علاقة بين معدلات المواليد و المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المحددة بالدراسة؛ وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟

٤. هل توجد علاقة بين معدلات وفيات الأطفال ومختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية؛ وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟

٥. هل توجد علاقة بين صافي الهجرة ومختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية ، وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟

٦. هل يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة المذكورة بالدراسة على المتغيرات الديموجرافية التابعة؟

٧. ما هو المتغير الأكثر تأثيراً على كل متغير ديموجرافي تابع؟

١–٤ مصادر البيانات والمنهج التحليلي: تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات للحصول على المؤشرات التي تهتم بها الدراسة **وتشمل تلك المصادر:**

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،بيانات التعداد، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨

٢. تقارير مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .

٣. تقرير التنمية البشرية القومي، مصر ٢٠٠٨.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة وضع المرأة والرجل في مصر – ٢٠٠٩

٥. أوراق المؤتمر القومي للسكان – القاهرة ٩–١٠ – بونية ٢٠٠٨ .

١-٤-١ وحدة التحليل والمنهج التحليلي المستخدم :

وحدة التحليل بالدراسة : هي المحافظة - **وتستخدم الدراسة** كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي لتحقيق أهدافها، حيث تستخدم الجداول الوصفية لإظهار الوضع الديموجرافي وأهم السمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات، كما تستخدم الأسلوب الرياضي البسيط وحساب المتوسط الحسابي البسيط في حساب الدليل والترتيب الديموجرافي للمحافظات ، كما تستخدم الأساليب الإحصائية لحساب الإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف بين المحافظات للمتغيرات الديموجرافية، ثم تتطرق لحساب معاملات الإرتباط ، ومعامل الإنحدار المتعدد لتحديد مقدار تأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية على العوامل الديموجرافية.

١-٥ تنظيم الدراسة :

بناءاً على ما سبق، نشتمل الدراسة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يتضمن بجانب المقدمة ، أهمية الدراسة وأهداف الدراسة وتساؤلات الدراسة ومصادر البيانات؛ وحدة التحليل والمنهج التحليلي المستخدم .

الفصل الثاني : يستعرض ما يلي :

٢-١ الوضع الديموجرافي للمحافظات.

٢-٢ ترتيب المحافظات وفقا لدليل ديموجرافي ، ومقارنة ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي مع ترتيبها وفقاً لدليل التنمية البشرية.

٢-٣ توصيف أهم السمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات.

الفصل الثالث : في الجزء الأول منه؛ يبحث نوع العلاقة بين العوامل الديموجرافية من ناحية، والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية من ناحية اخرى. حيث يتم عرض نتائج معاملات الإرتباط وتوضيح :

٣-١-١ العلاقة بين معدلات المواليد والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المحددة بالدراسة .

٣-١-٢ العلاقة بين معدلات الوفيات والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المحددة بالدراسة .

٣-١-٣ العلاقة بين معدلات الهجرة الى والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المحددة بالدراسة.

٣-٢ الجزء الثاني من هذا الفصل؛ يهتم بتفسير العوامل الديموجرافية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية . **ويحوي الجزء الأخير الخلاصة والإستنتاجات .**

الفصل الثاني

الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات

٢. الوضع الديموجرافي للمحافظات :

يتطلب الأخذ بنظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية في أية دولة أن يتم تقسيم إقليمها إلي وحدات محلية يتم في إطارها ممارسة عملية الحكم والإدارة. ولذلك، فإن من أهم عناصر نظام الحكم المحلي هو أن تكون هناك وحدات محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو القانونية، لذلك فقد قسم دستور ١٩٧١ مصر الى ٢٦ محافظة بالإضافة الى مدينة الأقصر ، وأصبحت عام ٢٠٠٨ تشتمل على ٢٩ محافظة بعد فصل محافظتي حلوان و السادس من أكتوبر، وتحويل مدينة الأقصر الى محافظة الأقصر.

تقتصر الدراسة على البيانات الخاصة بتعداد ٢٠٠٦ ، والبيانات التي أمكن الحصول عليها حتى عام ٢٠٠٨ ، وبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، وقد إستبعدت الدراسة محافظات الحدود لطبيعتها الخاصة التي قد تؤثر على النتائج وتؤدي لإظهار إتجاهات لا تنطبق على باقي المحافظات. كذلك إستبعدت الدراسة المحافظات الجديدة التي تم تقسيمها لعدم إستقرار بياناتها بعد التقسيم، فيما عدا محافظة الأقصر لأن تقسيمها الإداري وبياناتها لم تتغير.

٢ -١ -١ معدلات المواليد بالمحافظات :

تشير بيانات الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨ الى أن ؛ معدل المواليد في مصر بلغ ٢٦,٦ مولود عام ٢٠٠٧ ، بتزايد عن المعدل الذي أسفرت عنه بيانات تعداد ٢٠٠٦ حيث كان ٢٥,٨ مولود لكل ١٠٠٠ نسمة ؛ ذلك بالرغم من أن "الهدف العام والوحيد للخطة الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ هو بلوغ معدل خصوبة كلي ٢,٤ مع حلول عام ٢٠١٢ ، و ٢,١ عام ٢٠١٧ "[٢].

وتشير بيانات جدول (١) أن محافظة الإسماعيلية هي الأعلى من حيث معدلات المواليد (٣٠,٧) مولود لكل ١٠٠٠ من السكان ، مع أنها الأقل من حيث نسبة الإناث المتزوجات في سن الحمل

---

[٢] محمود فرج (دكتور) ، " تقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية القومية للسكان في مصر حتى عام ٢٠٠٧ "، ورقة مقدمة للمؤتمر القومي للسكان، القاهرة : ٩ – ١٠ يونية ٢٠٠٨ .